أثر الجغرافيا الليبية على الحراك المجتمعي والقيمي في العصور الوسطى

أ.د محمد الطاهر الجراري

ليبيا ليست بلدا لكنها قارة واسعة اغلبها صحراء وتنتشر فوقها واحات شبهها الإغريق بجلد النمر تجاوزا لان بقع جلد النمر السوداء متساوية مع البقع الصفاء اما واحاتنا فهي متباعدة وتستهلك مخزونها المائي بكميات كبيرة مما أوصل بعضها إلى مرحلة الفقر المائي ، والصحراء كاللباس إذا زادت أو نقصت عن القياس صارت عدم.

هذه الجغرافيا الواسطة الجافة التي انعدم فيها النهر وشحت المطر اثرت على حركة البشر وتفكيرهم لأنها ولدت التباعد بين البقع الخضراء الذي نتج عنه حب الحرية للذات وللقبيلة ولوطن القبيلة وولدت الخوف علي الذات والقبيلة وسوء الظن بالآخر مما مكن من طبيعة اليقظة والحذر من الآخر .. زواحف ووحوش وبشر .

هذه الصحراء الشاسعة والجافة فرضت على قسط كبير من السكان البداوة التي هي وحدها القادرة علي التوائم مع هذه الجغرافيا ومستلزماتها المعيشية والثقافية التي يهمنا منها الآن البعد عن الكتابة المحتاجة للاستقرار والميل اكثر للرواية الشفوية ومبارزاتها المرسلة والموزونة في المرابيع وأسواق الكلام [1] حول المفاخر والانتصارات الحقيقية وحتى الوهمية وتبع هذ قلة الميل للشواهد الشاخصة مثل النصب والتماثيل وحتى التوثيق المكتوب المحتاج للوازم لا قبل للرحل بها.

الأمر الذي يفرض علينا الآن الاهتمام بجمع الموروث ووضعه داخل المؤسسات الارشيفية حتى لا يضيع أحد مكونات الجسم الثقافي الليبي ونتحول الى بلد محكوم عليه النسيان . واضافة لهذه الثوابت الناجمة عن الاتساع الجغرافي لابد ان نتذكر ان الصحراء الشاسعة والبقعة الخضراء الموزعة فوقها جعلت التواصل البيني يشكل رحلة طويلة وشاقة ومحفوفة بمخاطر .

من هنا شاعت حقيقة تعدد الحواضر ، حيث تسطيع كل جماعة إدارة نفسها بنفسها عن طريق زعامات اجتماعية مستقرة وبدوية والطريقة الأمثل لاجتماعهم واجماعهم هي حصول كل واحد منهم علي قسط من حرية التصرف والفوائد المادية

مع الاحتفاظ ولو ظاهريا بنفوذ علي الأقل في منطقته وامام رعاياه.

نتج عن هذه الالتزامات التي فرضتها الجغرافيا ان الوسيلة الأمثل للحكم في ليبيا هي التوافق لا السيادة وما نتـج عنها من سيـــادة لفلسفة وثقافه الذنب الديني والعار الاجتماعي

[1] –محمد الانصارى. انظر قائمة المراجع.

المبنية على الإسلام الناظم الذي ألف بين هذه المتفرقات .

فوق هذا المسرح الجغرافي جرت كل احداث التاريخ الليبي من العهد القرطاجي والاغريقي أي من الفي سنة ق.م حتى الآن .

الفرق الوحيد بين القديم والحديث إضافة للتقنية الحديثة هو الدين الإسلامي الذي فرض ثوابت روحية وقيم اجتماعية وحدث بين هذه البقع الصحراوية لمنظومة قيمية واحدة بني عليها العقد الاجتماعي الليبي القائم على عمودي الذنب الديني والعار الاجتماعي الذي يضبط حراك الليبيين فيما بينهم ، وفيما بينهم والأخرين . واهم مميزات هذا العقد أنه معلوم وغير مكتوب .

ولإعطاء شواهد لهذه الفرضيات بل الضرورات التي فرضها الجغرافيا على حركة الناس سأقف عند بعض الجوانب أولها واهمها الاقتصاد القائم على التجارة والرعي والزراعة.

أهم عامل في الاقتصاد الليبي في العصور الوسطى هو تجارة القوافل التي دعمت بالأسباب الآتية:

1. بشريا برع الليبيون في التجارة الصحراوية ووفروا لها كل سبل النجاح .
2. سلعيا ريش النعام والذهب والرقيق الأبيض والأسود والجلود والأسود من الجنوب مقابل الملابس والأسلحة من الشمال .
3. اجتماعيا كل الشرائح: الحاكم والتاجر والناقل والفلاح والصانع والفقيه والمدرس والمواطن العادي استفادوا جميعاً من تجارة طرق القوافل.
4. ليبيا الأقرب بين أواسط افريقيا والبحر المتوسط وبالذات عند خليج سرت فالمسافة بين سرت وبحرية تشاد هي 2100 كم أي اقل بحوالي 1000كم عن طريق فاس – غانا. وحتي في حالة السفر من طرابلس مباشرة إلى سرت فان الفرق في مسافة اكثر من خمسمائة كم لصالح الطرق عبر فزان.
5. الطرق عبر المغرب والجزائر محفوفة بمخاطر كما يوضح ابن بطوطة وحتي الحاكم الفرنسي فيما بعد ذكر بان طرق القوافل الليبية اكثر امنا بالإضافة الي ان التتابع المتناسق للواحات والابار وفر مصدر امان للدواب والناس (جاك تيري. الطلحي سنة 2004 م ص 574) ويستطرد جاك تيري بان الإسلام والعرب هم الذين عرفوا الصحراء واعطوا تجارة القوافل ابعادها في ليبيا .

فالتجارة الصحراوية حتي زمن القرطاجنيين والرومان لم تكن بالكثرة التي سادت العصور الوسطي الإسلامية فالقرطاجنيون استفادوا اكثر من التجارة البحرية في حين استفاد الرومان من المستوطنات والمستعمرات الإنتاجية بشمال افريقيا . ويؤكد المؤرخون عدم وجود تجارة منتظمة زمن الرومان (جاك تيري –الطلحي سنة 2004 ص 578–579) بينما في القرن الثامن الميلادي سيطر العرب والمسلمون على التجارة عبر الصحراء، وذلك راجع حسب رأى جاك تيري (ص 582) إلي أنه عند قدوم العرب والمسلمين لم يكن الجمل قد شاع استعماله في الصحراء ولكنه زاد استعمالا بعد مجيئهم فقافلة الحجاج من المغرب الي مكة كانت تتألف أحيانا من 30000 إلى 40000 الف جمل (جاك تيري _الطلحي2004 ص595 ،) .

6- عقديا الالتزام بالذنب الديني والعار الاجتماعي في المعاملات .

وكانت الفوائد المحصلة من القوافل المارة علي الطرق والمحطات المقامة عليها مغرية جدا وكان يتولى تحصيلها رؤساء القبائل او صاحب ا(الصلاة) كما كان يسمي الحاكم في المدن والواحات مثل مصراته وغدامس وغات وجرمة وزويلة والكفرة وأوجلة.

وكانت برقة تفوق واردات طرابلس وذلك بسبب حيواناتها التي تصدرها لمصر (جاك تيري- طلحي سنة 2004 ص 670/622) في المقابل احتكرت طرابلس تجارة الصحراء خلال القرن التاسع عشر بين بلدان حوض تشاد والصناعات الاوربية وقد تباطئت التجارة بسبب حروب رياح في مناطق دارفور ووداي وباقر مما اذي الي افلاس عدد من التجار من طرابلس كما ان الموانئ الجديدة التي فتحها الفرنسيون والإنجليز والالمان علي الاطلسي قد هزت التجارة عبر طرابلس (من كتاب عبر طرابلس للرحلة هـ.م دى ماتيسيو ترجمة جاد الله طلحي2006 ص 71)

الصحراء الليبية قسمت السكان الي بدو وحضر كما اشرنا وكل شريحة سعت لكسب حياتها وفقاً للحقائق الجغرافية . الرحل تخصصوا في النقل والحضر في الزراعة والتجارة والصناعة والإدارة والعلم . مثلا مرابطي الشاطئ الأنصار تقاسموا القضاء والإدارة والعلم والتجارة (حبيب وداعه وثائق دولة أولاد محمد طرابلس 1994م ص 23- 25) ولان التجار هم حلقة الوصل بين البدوي والحضر لذلك حضوا بمكانه مرموقة في المجتمع وزيادة في ولائهم لمجتمعاتهم قام التجار برعاية الفنون والآداب والعلماء مما اعطاهم مكانة عالية زادها قربهم من الحكام والملوك .

هذه النجاحات زادت من حرص جماعات التجار على الإبداع في مهنتهم من دعم الناقلين وترويج البضائع في الأسواق كما حرصوا علي توفير المستلزمات المادية من بضائع وفنادق ومخازن ووسائل نقل ومرشدين وحراس وحرصت أيضاً شريحة التجار واعاونهم علي تلبية كل المطالب الروحية لرحلة حجاج المغرب وغرب افريقيا الذين كانوا عليهم المرور بليبيا وصولا إلى مكة . فهيأ لهم التجار واعوانهم الضرورات الروحية علاوة علي المادية فحجاج القوافل المارة بليبيا من المغرب وغرب افريقيا يتكونون في الاغلب من مالكين منضوين تحت مدارس فكرية اهما القادرية والعيساوية والتيجانية والعروسية والاسمرية ، لهذا في كل قرية ومدينة ليبية حرص انصار كل مدرسة على تأسيس زاوية بها مع مرافقها الروحية والمعيشية بحيث تحولت هذه الزوايا الصوفية الي مؤسسات خدمية مادية وروحية تقوم مقام المؤسسات الفندقية الحديثة . أما الحاج غير الملتزم بأي من هذه الطرق وقادر على تدبير نفسه يستطيع الالتحاق بالخانات والفنادق المتوفرة في اغلب المدن الكبيرة، اما في الواحات والقري فان الزوايا كانت المقصد للحجاج. ففي بلد مثل آقار الشاطئ (عشرة كم غرب براك) الواقعة علي طرق قوافل الحجاج(عبر الصحراء الليبية الجنوبية) توجد زاوية لكل طريقة صوفية. فالحاج المتبع للطريقة العيساوية مثلا يستطيع التأكد من أنه علي طول الطريق من المغرب والجزائر وتونس او من غرب افريقيا وحتي مكة سيجد فرعاً لزاويته أينما حل فعند وصوله إلى اقار يقصد الحاج المسافر الجامع الكبير بآقار لأداء الصلاة المفروضة وهناك قبل او بعد الصلاة يتم استقباله والتعرف عليه وعلى طريقته بعدها يقوم شيخ الطريقة باستلامه وتامين اقامته وزوجته ومن معهم .

وحتي لا يكون ذلك عبأ ماديا علي مسؤول الزاوية كان لكل زاوية وقف يصرف منه على المريدين المسافرين من والي مكة ، لتحقيق كامل فرائض الأركان الصوفية يرتب شيخ الزاوية للزائر حلقة او حلقات تتلى فيها اوراد الطريقة يشعر خلالها الضيف بانه جزء من دائرة كبيرة متصلة الحلقات من بلده حتي مكة والعودة.

وزيادة في ايناس الناس وإيلافهم كان الليبي لا يتحسس عرقياً إذا ضمن البراء من الاتم الديني بمعنى أن الغالبية لا ترى مانعاً من تحقيق واجبات الضيافة والخضوع لصاحب السلطة العليا شريطة أن يأمن الاتم الديني بمعنى أن يكون الحاكم الأعلى مسلماً كما حدث عندما نشرت مملكة كانم السلام بمناطق زويلة وودان وبقية فزان فيما عرف "السلام الكانمي" الذي استمر من 1285م إلى سنة 1500 م.

طوال هذه الفترة التزم المواطن الليبي بدفع الالتزامات المطلوبة مادامت ذاهبه إلى سلطة دينية إسلامية وعندما سعى الإنجليز والفرنسيين للدخول في إفريقيا كمنافسين للمسلمين ، استاء الليبيون ليس من المنافسة ولكن كون المنافس مشكوك في ولائه الوطني لأمة الإسلام فقط، فاليهودي وطني رغم اختلاف ديانته فحب الوطن من الإيمان. وفي سنة 1891م، سعى جاك انتوش MAC. INTOSH لانتزاع احتكار التجارة من المسلمين فتزاحم على افشاله مجموعة من تجار مدينة كوكا المسلمين الليبيين وحين حاول الإنجليز الاستقرار في سوكوتو تآلف المسلمين الليبيين على منعهم وعندما وصل مونتي monteil تشاد من السنغال لم يسمح له بالاستمرار نحو الشمال إلا بعد أن بدد شكوك التجار العرب المسلمين.

"لا يوجد من بيوت التوصية بطرابلس بيت واحد تجاري تحت إدارة فرنسي وتقتصر العلاقات التجارية لبعض الإنجليز والإيطاليين، الذين يزاولون نشاطهم التجاري فيها، على استيراد صغير لسلع أوروبية في الميناء، أنهم العرب واليهود والأتراك الذين يمسكون بكل التجارة عبر الصحراء وتدفع السلع جمارك مقدارها 8% من القيمة عند الدخول و1% عند الخروج.(دو ماتيسيو ترجمة الطلحي طرابلس2006 ص72-73)

هذا التوازن في الحقوق والواجبات بين الشرائح الاجتماعية التي فرضتها الطبيعة الجغرافية كثيراً ما كان يختل نتيجة العوامل النفسية الناجمة هي الأخرى عن الظروف الجغرافية المحيطة.

فالجفاف وانعدام الأنهار وضيق الأرض الزراعية وندرة المطر أو شحها والحركة الدائمة ورائها أو تحاشي زواحف الطبيعة وحيواناتها وتقلباتها المفاجئة ولدت لدى الإنسان الليبي الحذر الدائم وتناقض الاستعداد الفطري للانقضاض على الآخر عند الضرورة والتكرم عليه في ذات الوقت حتى قيل عن البدوي أنه نهاب وهاب.

بينما المستقر المؤمن مائة من العين أو البير وطعامه من السوق وأمنه من الدولة وجد عنده تفرغاً دهنياً لتجارته وزراعته وصناعته وسكينة أفقدته الكثير من الصفات العسكرية التي يتمتع بها البدوي الذي سهلت له حياته وقيمه العسكرية الكثيرة والقدرة على فرض إرادته أحياناً على الدولة والخروج على قيمها والتزاماتها .

ورغم أن الاستقرار وما نجم عنه من شبه احتكار للعلم والمعرفة من قبل المستقرين إلا أن القيم البدوية العسكرية التزمت بالرواية بدل التوثيق .

هذا الالتزام بالرواية ساعد على النسيان واختلاف الروايات وفقاً للمصالح الأنية والشخصية مما أدى إلى كثرة الصراعات والحروب على اتفه الأسباب وضرورة الاحتكام

أحياناً إلى خيال الدولة المعشعشة في مراكز الاستقرار بالمدن والواحات تحت مسمى حاكم الوقت امعانا في الظرفية لا الاستمرارية وزيادة في تحقيره وتصغيره لُقِبَ بالسائس أو السياسي المشتقة من سائس الحيوانات فحضيرة الحيوانات كجماعة البشر تحتاج لمن يسوسها باللين أو التوافق وأحياناً بالقوة الناعمة أو الغاشمة إذا اقتضى الأمر وتملك السائس القوة المطلوبة لذلك. واقصى مراتب التبجيل هو التآخي معه، أي الأخ، وفي هذا الكثير من الرفع من مكانته من راعي إلى آخ. هذا الراعي أو السائس لا يستحق كل هذا الاحترام والتقدير والقصور والتماثيل التي تقام له في الجارتين المسلمتين السنيتين مصر وتونس وهذا هو سبب من أسباب انعدام التماثيل المخلدة للأشخاص والأفعال في ليبيا. وهو اى السائس ليس لهم عليه أي التزام سوى التعليف كما لا التزام للراعي على حيواناته التي يسوسها بالطريقة التي يراها هو مناسبة له لا لهم.

نعود إلى الضرورة القاهرة والسلطة القادرة على رأب التصدعات الناشئة عن الاختلافات المتوقعة بين شرائح المجتمع الليبي.

الرقعة الجغرافية الواسعة والصحاري الفاصلة بين مستقراتها فرضت أمراً يصعب تجاوزه وهو صعوبة وجود سلطة مركزية تحكم هذا الكيان الواسع والمهم في ذات الوقت كممر للتجارة بين أوروبا وأفريقيا وحتى آسيا . وبها أكثر وأسرع وأسلم الطرق استعمالا بين الشمال والجنوب:

- طرابلس – فزان – داكار – بورنو.
- طرابلس – غدامس غات – كانو.
- بنغازي الكفرة واداي.

وعن طريق ليبيا كانت سلع ريش النعام والذهب والرقيق الأبيض والأسود والجلود وغيرها إلى الشمال في حين تستورد أفريقيا ما تحتاجه من الملابس الفاخرة والأسلحة.

كل ذلك كان يأتي عن طريق الطرق الليبية التي كان يستفيد منها الحاكم والتاجر والناقل والفلاح والصانع والفقيه والمدرس والعموم.

وكل هؤلاء كانوا حريصين على سلامة واستمرار الطرق التجارية الليبية وإذا ما حاول شخص ايقافها فان ذلك كان يعني خسارة لهؤلاء جميعاً.

لهذا عمل الجميع على تأمين التجارة لكن لأن البلد واسعة والسلطة فيها قاصرة على نقاط محددة فان مهمة الحماية وزعت على المناطق والسلطات المحلية سواء أكانت جهوية أو قبلية أو قطرية أو مركزية.

وأهم هذه المراكز هي:

الكفرة وأوجلة ومرزق وغات وغدامس ودرنة وطبرق ومصراتة وطرابلس وزلة وودان وجبل نفوسة وجرمة وزويلة وتراغن واجدابيا سرت وجالو وبنغازي.

ولان الإسلام هو القاسم المشترك للجميع فقد اعطى في أغلب هذه المراكز لقب "صاحب الصلاة" للإنسان القائم على تحصيل الرسوم من القوافل وضرائب أخرى ويرسل بجزء منها للسلطة العليا (العثمانية مثلاً) والباقي يتولى توزيعه بين الفرقاء.

وأهم قاسم مشترك بين كل هذه المراكز التجارية أو العواصم بعد الدين الاسلامي هو النزعة الاستقلالية التي جعلت ابن خلدون يقول عن هذه الواحات الآتي: "إن كل واحدة من هذه الواحات وطن مستقل ويشتمل على قصور عديدة ذات نحيل وأنهار".

الحسن الوزان يتحدث عن استقلالية مصراتة والكثير من المدن الليبية الأخرة (زليتر – الطلحي2001 ص47) .

الحشائشي يصف طرابلس بقوله " أن طباعهم تميل للبداوة أكثر من الحضارة وهم على كمال بشري في أنفسهم وغالبهم يميلون للتجارة ولهم متجر عظيم مع أهل السودان من برنو وواداي وغات والبلد القديم بنائه على الشكل العربي المعروف عندنا بتونس"

(الأسواق بالمدينة القديمة طرابلس دراسة تاريخية اقتصادية " منشورات مشروع تنظيم المدينة القديمة طرابلس 2001م ص14 – 15 ").

من هذه المفاهيم ولدت الدولة في ليبيا وأولها واسبقها دولة زويلة بني الخطاب التي امتدت من القرن العاشر حتى الثاني عشر (917– 1177م) قامت على لازمتي الذنب الديني والعار الاجتماعي فرئيسها لقب بصاحب الصلاة أو الشيخ الذي سعى لكسب ولاء الناس بالخوف من الله والخوف من العار الاجتماعي الذي أكده حرصه على التشنيع بالخارج على القيم الاجتماعية بتأمين شوارع زويلة بدابة تجر مقشة تجوب الشوارع ليلاً ليقص قاص الأثر اثاره صباحاً ويفضح كل من خرج ليلاً ليسرق أو يقتل أو يفجر أو يعتدي.

هذا الخوف من الذنب الديني والعار الاجتماعي اعطى السلطة قوة جامعة طمئنت الناس على أموالهم وأعراضهم وتفرغوا لأعمالهم فازدهرت التجارة والحياة عموماً في فزان وغيرها زمن حكم بني الخطاب منذ القرن التاسع ولم يشر أي من الكتاب إلى أي صراع بين زويلة وأي من جيرانها الجنوبيين خصوصاً مملكة كانم وسلطنة بورنو واحتكرت زويلة التجارة على مساحة امتدت من غرب بحيرة تشاد في اتجاه الشرق شاملة الوداي حتى حدود

النوبة (جاك تري – الطلحى2004 ص689) أما في الاتجاه الجنوبي فان سلطة زويلة كان تصل إلى القطرون التي كانت خارج سلطة زويلة لكن البكري ذكر بأن زويلة امتدت حتى السودان (جاك ترى –الطلحي 2004 ص690 سطر 8).

وهكذا أصبحت زويلة عاصمة المنطقة وملتقى قوافل كافة المناطق وكانت المركز التجاري الأهم بين الشمال والجنوب ومن القرن التاسع حتى الثاني عشر الميلاديين مما سال له لعاب الكثيرين بما فيهم صلاح الدين الأيوبي الذي اغرته ملامح ثراء زويلة التي أقيم لها في القاهرة باب خاص بها تحت اسم باب زويلة ، وطمعاً في هذه الثروة أرسل صلاح الدين الأيوبي قائده قراقوس للاستيلاء عليها والاستحواذ على ترائها سنة 1177م.

وفعلاً انتهى حكم بنو الخطاب القائم على الذنب الديني والعار الاجتماعي ودخلت المنطقة في صراعات قبلية مما أدى إلى مرحلة طويلة من الفوضى انعدم فيها الأمن (1177م الى 1285) وساد الفساد وأعمال التخريب الناتج عن الصراع بين بنو غانية وقراقوش والتي استمرت حتى القرن الثالث عشر.

لقد أضرت الفوضى بالتجارة عموماً وبالذات تجارة كانم مع الأقاليم الشمالية لدرجة أن الملك الكانمي وضع سنة 1275م حداً لهذه الفوضى والحق فزان حتى ودان بسلطته.

وأعاد للناس طعم حرية الالتزام الذاتي وفقاً لقاعدة الذنب الديني والعار الاجتماعي والتوازن في المنافع. فالحاكم أي سلطان كانم لم يتدخل في شؤون البلاد الداخلية لأن همه كان تأمين التجارة بين فزان جنوباً وبقية ليبيا شمالاً عن طريق تأمين طرق القوافل بالتراضي بين مكونات المجتمع الليبي لا فروضات السلطة المسلمة في كانم وهكذا عاد التاجر إلى تجارته ورئيس القافلة إلى قافلته والصانع إلى صناعته والمزارع إلى زراعته ، وكل التزم بما تفرض عليه شريحته من أوامر ونواهي، الأمر الذي أدى إلى اطمئنان الجميع وتفرغهم لأعمالهم في جو من الحرية والالتزام الذاتي مع مراعاة لكل ضرائب السلطة الإسلامية العليا في كانم التي التزمت هي الأخرى بواجباتها وتركت للناس التصرف وفقاً لنظمهم وعاداتهم وتقاليدهم ، الأمر الذي أعطى قيمة وحقيقة لمعنى عبارة "السلام الكانمي" الذي أعطى لهذه المرحلة. والتي استمرت حتى القرن السادس عشر (جاك تيرى – الطلحي ص691– 690 سطر 12).

في بداية القرن السادس عشر برزت قبيلة الخرمان أو القرمان واصطدموا مع بنو نسور ممثلي ملك بورنو بفزان وكان مقرهم بتراغن. هذه الشرارة أوقدت نار الفوضى بفزان من جديد خصوصاً بعد نشوب الحرب بين الخرمان وقبيلة الجهمة وكانت النتيجة اضطراب

التجارة وكل الأحوال الاقتصادية الأمر الذي تضايق منه الناس وصاروا يبحثون عن مخرج من هذه الفوضى الضارة بالبلاد والعباد.

وقتها وصل لفزان شريف من المغرب يسمى محمد الفاسي كان في طريقه للحج وبسبب ورعه وتقواه ، وعلى الطريقة الشائعة وقتها، التف حوله الناس وطلبوا مساعدته لإنقاذهم من هذه المحنة.

وفي عودته من الحج قيل أنه استأذن والده في نصرة أهل فزان فأذن له وكون جيشاً هزم به الخرمان فزاد الناس حوله التفافاً وصعدوه سلطاناً عليهم وهكذا بدأت دولة أولاد محمد من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر الميلادي .

بعد القضاء على فوضى الخرمان والجهمة استلم أولاد محمد الحكم سنة 1518م الذي استمر معهم حتى سنة 1813م واعتمدوا سياسة التوافق في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك يقول حسن الوزان عن فزان "يحكمها ويديرها سيد (شريف) كان إماماً للناس ويقوم بتوزيع إيرادات البلاد بواقع الثلث للأجناد من بادية القبائل العربية والثلث الثاني يوزعه على الناس والثلث الثالث للدولة (زليتنر – الطلحي 2001 ص42 – 43).

خلال كل هذه الفترات كان الجهد منصباً على كيفية حكم هذا البحر من الرمال الذي كان مصدر ثروته الوحيد تقريباً هو التجارة التي كانت على شكل مثلث زواياه أفريقيا وأوروبا وآسيا، قاعدته هي أفريقيا التي تستورد وتصدر وضلعه متوجه إلى آسيا وبالذات تركيا والضلع الآخر متوجه إلى أوروبا وبالذات جنوه والبندقية وبيزا وغيرهم.

ففي فزان يلتقي التجار القادمون من الشمال والقوافل القادمة من الجنوب حيت تتم المبادلات وفقاً للأخذ والعطاء يتوجه بعدها كل إلى وجهته . لقد تحقق كل هذا المجال الحر بفضل حكمة السلطة الحاكمة التي اعتمدت سياسة التوافق كما وصفها حسن الوزان "يحكمها ويديرها سيد (شريف) كان إماماً للناس ويقوم بتوزيع إيرادات البلاد على الشعب فالثلث للقبائل العربية التي كانت الدرع العسكري للحكم والثلث الثاني يوزع على الناس والثلث الثالث للدولة التي كانت توزعه على القضاة والمعلمين والإداريين الذين كان بعضهم من المرابطين والأشراف وعمال الدولة.

بهذه التعادلية التوفيقية اطمئن الجميع وعملوا على إقرار السلطة وديمومتها التي استمرت من 1510 إلى 1813م ما يجعلها زمنياً أطول دولة إقليمية في ليبيا.

هذا التوازن في الهويات الاجتماعية يتعزز بالتوازن في الفوائد الاقتصادية دون أنانية، فكل شريحة كانت تزاول وظيفتها دون الأضرار بمصالح الآخر إلا في الأوقات الحرجة التي تحدث عندما تحاول احدى الشرائح الاعتداء على بقية الشرائح كما حدث في صراعات قراقوش مع بنو غانية أو قبيلتي الجهمة والخرمان أو يوسف القرمانلي وعبد الجليل كل واحد سعى لإسقاط الآخر والاستحواذ على الغنائم منفرداً[1].

هذا التوازن الذي التزمت به دولة أولاد محمد انصرم عندما سعى العثمانيون للاستحواذ على كل حقوق أو بعض حقوق الشرائح الأخرى وبالأمر القانوني لا التوافق الاجتماعي .

استولى الأتراك على فزان سنة 1574م وفر منها الناصر بن المنتصر بن محمد الفاسي المقيم وقتها في سبها فجمع ماله وأخوته وكامل أسرته وقصد كاتسينا بالسودان حيث أقام وعينوا على فزان حاكماً هو محمود مامي والحقوا فزان بتونس الأمر الذي قطع شرايين التجارة بين الشمال والجنوب مما الحق أبلغ الضرر بطرابلس وفزان ومملكة بورنو.

حاول الأتراك فرض النظام العسكري الصارم المعروفة به العسكرية العثمانية القائمة على الانضباطية في تنفيذ الأوامر وفرض النظام الضرائبي المباشر على المنطقة دون مراعاة للخصوصية الليبية القائمة على التوازنات القبلية والاقتصادية والاجتماعية والدينية التي قامت عليها وأكدتها سلطة بنو خطاب بزويلة ومن بعدهم أولاد محمد في مرزق التي عملت على التوازنات بينها وبين سلطة طرابلس العثمانية من جهة وبينها وبين رؤساء القبائل المسيطرين على الطرق من جهة أخرى ، وبين السلطة الحاكة والفلاحين وبقية شرائح المجتمع الفزاني من جهة ثالثة ، الراضية بقناعة وإنسانية دون جبرية قانونية، بدفع جزء من دخولهم البسيطة للسلطة مقابل حمايتهم من غارات القراصنة وغيرهم . هذه التوازنات جهلها العثمانيون الذين أقاموا دولتهم واعتمدوا فيها على الجيش والقوة والانضباط في فرض الضرائب على القوافل وأصحابها والسكان المقيمين وأملاكهم .

نفّر هذا الوضع الناس وأضر كثيراً بالحياة الاقتصادية وعلى رأسها التجارة وطرقها والزراعة ومستقريها.

لم يقتصر الضرر على فزان لكنه وبالضرورة لحق بالمتعاملين مع فزان تجارياً وهم مملكة بورنو. شعر ملك أو " ماي " بورنو بتدهور التجارة وبوار السلع المنتجة في مملكته

---

[1] –د. محمد امحمد الطوير ،**"ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب_1831–1842)** الزاوية سنة 2002.

وانعدام السلع المستوردة لمملكته من أوروبا والشمال عموماً عبر طرابلس وفزان.

ولحل ذلك سعى ملك بورنو ادريس إلى رفع الأمر إلى السلطان العثماني مراد بالقسطنطينية فأرسل له وفداً براسة يوسف الحاج وقدم له ثلاث طلبات.

1. رد القلعة الواقعة جنوب فزان التابعة لمملكة بورنو والتي استولى عليها الأتراك.
2. حماية المسافرين والتجار من اعتداءات القراصنة والعمل على تسهيل وتأمين حركتهم.
3. بيع أسلحة نارية للملكة بورنو.

السلطان مراد لم يهتم بهذه الدعوة الدكية من جانب الماي (الملك) ادريس واكتفى بالاستجابة لطلب واحد لا يكلفه شيء وهو بيع الأسلحة النارية.

وفي محاولة جديدة لاستعادة التوازن القائمة عليه مفاصل الدولة في الجنوب أرسل الماي ادريس ملك بورنو إلى الحاكم العثماني بتونس أو باي البايات جعفر باشا، والذي وضعت فزان تحت سلطته بعد ضمها سنة 1574م للسلطة العثمانية وطرد أولاد محمد منها، يطلب منه تجديد التحالف لضمان استمرار التجارة (زليتنر – الطلحي 2001ص218). وعودة التواصل المباشر بين طرابلس وفزان الذي بدونه سوف تتضرر البلاد والعباد في ليبيا القائمة حياتها على التواصل المباشر بين شمالها وجنوبها.

لم يستجب الحاكم العثماني لهذه النصيحة الثمينة فسعى الماي ادريس لتشجيع الثورة في فزان وتمكن بالفعل من إعادة الناصر بن المنتصر بن محمد الفاسي للسلطة بفزان سنة 1583م عبر ثورة شعبية قتلت الحاكم التركي محمود مامي وجميع حاشيته وأعادت مرة أخرى الحكم إلى أولاد محمد الذين رضيت السلطة العثمانية بالاتفاق معهم على دفع أتاوة سنوية (زليتنر – الطلحي ص218). مقابل عدم التدخل في السياق المألوف في التواصل بين طرابلس وفزان وبرقة . ولتأكيد ذلك أرسل الماي إدريس مجداً سنة 1589م وفداً إلى حسين باشا حاكم طرابلس لتجديد التحالف من أجل تأمين التجارة والطرق بين شمال وجنوب ليبيا وبالتالي بين ليبيا وبورنو ، والغريب أنه عند مجئ الأتراك لطرابلس وتولي درغوت الحكم (1555 – 1570م) نشطت التجارة بسبب إدراك درغوت لطبيعة العلاقة بيم طرابلس وفزان وبالتالي العلاقة بين ليبيا وممالك السودان مما أدى إلى استمرار التواصل المعتاد والازدهار.

هذا الازدهار الذي عبر عنه ليون الأفريقي (حسن الوزان) لم يستمر طويلاً بسبب عدم إدراك القيادة التركية لأساسيات العلاقة بين التركيبة السكانية بليبيا القائمة على

التوافقات لا الاجبار. هذا الجهل بالتوازنات الليبية أدى إلى تدهور الأوضاع خلال الفترة من 1574 م – 1581م بسبب طرد الإدارة العثمانية لأولاد محمد مما نفر الأهالي ودفعهم للثورة مما أدى إلى انتشار الفوضى بالمنطقة الأمر المناقص جذرياً للأمان وهو الشرط اللازم لأية تجارة.

وزاد الأمر سوءاً القوى الانكشارية في الولايات الذين تطاولوا على اختصاصات الحكومة المركزية بإسطنبول وصاروا يتفننون في تعيين الولاة وفقاً لمصالحهم لا تنمية الولايات الأمر الذي نتج عنه كساد الأسواق وهروب التجار والتجارة الصحراوية والبحرية مما شجع سلطان فزان من آل الفاسي على رفض دفع الإتاوة السنوية المتفق عليها لطرابلس نظراً لكساد التجارة بسبب تخوف التجار من التوجه إلى طرابلس بسبب الفوضى وتعدد مناطق النفود. ولإنقاذ الموقف المتردي في طرابلس التجأ الوالي سليمان باشا إلى تجاوز المعادلة الليبية في الحكم والالتجاء إلى القوة لتسيير البلاد وأرسل لهذا الغرض قوة إلى فزان قابلها المنتصر بن الناصر في معركة عند مرزق انتهت بهزيمته وفراره وسيطرة العثمانيين على فزان وعينوا عليها حسين النعال حاكماً ليفرض أرادة السلطة العليا بالقوة لا التوافق .

لم يستمر الأمر للعثمانيين أكثر من سنة حتى ثار الناس وقتلوا الحاكم التركي وطالبوا بعودة الحاكم الشرعي في رأيهم وهو الطاهر بن الناصر خلفاً لوالده.

وبالفعل وافق العثمانيون على عودته بشروط تنفيذ الأوامر العثمانية في التحصيل الضريبي الأمر الذي اضطره لإرهاق الناس بالضرائب التي لم يحتملها الناس واعتبروها خروجاً على المتعارف عليه في الحكم بفزان، وخضوعاً لأوامر الباشا العثماني بطرابلس ، عليه وجهوا شكواهم للوالي بطرابلس الذي أرسل لهم حاكماً من بينهم اسمه أحمد.

لم يرضى الناس عن هذا واصروا على إعادة حكم فزان لآل محمد الفاسي ، الأسرة التي تعايشت مع الناس بالتوافق لا الأوامر.

أرسل الوالي محمد الساقزلي (1632 – 1649م) لهم قوة هزمت محمد ين جهيم، أحد أحفد محمد الفاسي ، واستجابة لرغبة الناس في بقاء الحكم بآل الفاسي، وافق الوالي على ابقائه مقابل التزامه بدفع الضرائب المطلوبة وقدرها أربعة آلاف مثقال من الذهب لطرابلس.

ولتحصيل هذه الضريبة انشأ الوالي وظيفة جديدة لتحصيل هذه الإتاوة تحت اسم " باي النوبة" والتي استمرت حتى العهد القرمانلي.

خلال كل هذه التقلبات ظل العرف الاجتماعي الليبي السائد في العصور الوسطى يستند إلى التراث ومنها هذه المقولة " الحكومة أرض والعربي طائر مهما طار سينزل احياناً على الأرض " .

هذه الخصوصية لا يؤمن بها الحكم العثماني الحديث القائم على الانضباط المدني والعسكري والضريبي ،القاعدة المبينة عليها الدولة الحديثة . لهذه ولغيره من الأسباب الظاهرة والخفية وجدت الحركة السنوسية صعوبة أحيانا في التعامل مع العثمانيين ، عكس القاعدة الشعبية الليبية التي ارتاحت لها كثيراً . حتى انها في سنة 1880م رفضت القبائل الليبية الشرقية دفع الضرائب للدولة العثمانية لا عن شح أو عوز لأنها في ذات الوقت حملّت خمسة آلاف (5000) جمل بالتمور والحبوب وارسلتها للزاوية السنوسية .

وذلك خوف العار الاجتماعي من تهمة الخضوع للسلطة رغم أنها إسلامية لكنها خارجة على العرف الاجتماعي الليبي من حيث التنفيذ القسرى لا التوافقي للوائح ونظم لا تنسجم مع العقد الاجتماعي الليبي الذي يتمسك بقيم الفروسية والكرامة والاعتزاز بالذات والقبيلة ووطن القبيلة .

وبمثله في سنة 1919م أعلنت الجمهورية الطرابلسية من أربعة من زعامات المنطقة الغربية الذين اجتمعوا بجامع الشريف بمسلاتة لإقرار نصوص ولوائح اعدها مجموعة من الخبراء المشهورين وقتها . وافق الزعماء عليها جميعا إلا قاعدة واحدة وهي تناوب الأربعة على رئاسة الجمهورية لمدة محددة بعدها يتنازل لمن بعده وهكذا.

هذه المادة وجدت صعوبة خوف العار الاجتماعي في حالة الموافقة عليها قد يشتم منها خضوعه وإخضاع قبيلته أو منطقته لقبيلة أو منطقة أخرى. وهكذا فشل المشروع بسبب هذه القاعدة التنظيمية وغيرها وعاد كل واحد منهم إلى معتاده وخصوصيته القبلية والجهوية حاكماً مستقلاً لمنطقة مستقلة .

في الجنوب لاحظنا فيما استعرضناه تمسك الليبي الجنوبي بالاصالة والولاء لمن أعطاه الله الملك تصديقاً لقوله تعالى " الله مالك الملك يؤتي الملك من يشاء" وهم أولاد محمد الذين ملكهم الله المنطقة من عقود بل قرون ورزقهم نعمة التصرف وفقاً للعرف الاجتماعي الليبي القائم على الإسلام الذي فرض ضوابطه حتى على اهم مصدر من مصادر الدخل الليبي وهي التجارة . فالليبي كان يحتقر تجار الرقيق لأنه كما يقول جاك تيرى " لقد كان العرب (الليبيين) حضراً وريفيين وصحراويين يحترمون القرآن ويعاملون عبيدهم برفقة (جاك تيري _ ترجمة الطلحي 2004 ص8-10).

وعليه يصبح من الواضح عبر هذه النماذج التي سقناها وغيرها ورغم التباعد الجغرافي بين المستقرات الليبية في العصور الوسطى وما نتج عنها من حب للحرية وللذات والقبيلة والمنطقة والاقليم مما قاد إلى قيام هويات قبلية وجهوية ومناطقية وإقليمية ، لكنها جميعاً ترتبط بخيط ناضم واحد وهو العقد الاجتماعي الليبي المبنى على لازمتي الذنب الدينى والعار الاجتماعي المستمد من القرآن والسُنَّة بدليل إن هذه الهويات المتعددة كانت تتداخل وتتكامل عبر تحالفات عرقية وصفية وجهوية وإقليمية، فالهوية القبلية تتكامل مع الهوية الجهوية وكلاهما يتكاملان مع الهوية الإقليمية والتي بدورها تتكامل مع الهوية الليبية الإسلامية العليا التي شكلت العقد الاجتماعي الليبي المبنى على قاعدتي الذنب الديني والعار الاجتماعي .

أ.د. محمد الطاهر الجراري
رئيس مجلس إدارة
المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية

المصادر

1-جاك تيري

تاريخ الصحراء الليبية في العصور الوسطى

ترجمة جاد الله عزوز الطلحي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

الطبعة الأولى 2004.

2- هـ. م. دوماتيسيو

عبر طرابلس العرب

ترجمة جاد الله عزوز الطلحي

منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 2006.

3- زليتنر

طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط افريقيا 1500- 1795م

ترجمة جاد الله عزوز الطلحي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان 2001

4- حبيب وداعة الحسناوي

وثائق دولة أولاد محمد بفزان

المجلد الأول

منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1994.

5- د. محمد جابر الانصاري

التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام مكونات الحالة المزمنة

دار الشرق- الطبعة الثانية 1999م.

6-د. محمد امحمد الطوير

"ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب_1831- 1842) الزاوية سنة 2002.

منشورات فايد الزاوية.